

التعامل الامريكي مع قضية العراق والكويت عام ١٩٩٠ وتأثير ذلك على دور الامم المتحدة

م.د.عباس سعدون رفعت *

م.د. خضير أبراهيم سلمان *

الملخص

بعد ان كانت منظمة الامم المتحدة فترة الحرب الباردة منظمة شبة جامدة بسبب سيطرة المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي على قراراتها وبالذات على مجلس الامن ، الا انها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت نشاطاً في حركتها بعد تفرد الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي ، الا ان هذا النشاط والفاعلية كان يسير في اتجاه بسط نفوذ الولايات المتحدة على الامم المتحدة وبما يخدم الهيمنة الامريكية والنفوذ الامريكي على النظام السياسي الدولي ، والتي استهلته الولايات المتحدة بالحرب على العراق ١٩٩١ ، واصدار جملة من القرارات الأممية ضده .

* . كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية

E – mail : abassadon85@gaile.come

* . كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

E – mail : kh.albadra@yahoo.com

Abstract:

After that, the United Nations, the Organization of semi-rigid because of the control of the western camps United States and the Communist-led led by the Soviet Union on its decisions and in particular the Security Council, but it is after the disintegration of the Soviet Union has seen active in the movement after the uniqueness of the United States at the top of the international political hierarchy, but this activity and effectiveness was walking in the direction of extension of the influence of the United States to the United Nations, in order to serve the US hegemony and US influence on the international political system, and that the United States initiated the war on Iraq in 1991, and the issuance of a series of UN resolutions against him

المقدمة

في أوج الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩١)، اخذ الاتحاد السوفيتي يمثل القوة التي امتلكت القدرة على الوقوف بالضد من تحقيق بعض اهداف الولايات المتحدة الامريكية، لذا لاجب في انها رأت فيه مايمثل التحدي الاساسي لها، ومايدعم ذلك هو توافر الاتحاد السوفيتي على القدرة العسكرية التقليدية والنووية فضلا عن ثقلها السياسي الدولي.

ان تسارع وتيرة الاحداث ،ولاسيما بعد عام ١٩٨٩،ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي لاحقا عام ١٩٩١ ، لم يؤد الى تحرير السياسة الامريكية من ضغط سوفيتي استمر لحقبة طويلة فحسب،وانما قاد الى تدفق افرازات تعبر عن مضامينها وبما اسماه الرئيس الاسبق (نيكسون) بالفرصة السانحة، لتحقيق مشروع امريكي يهدف الى الهيمنة على العالم، بيد ان هذه الغاية التي زالت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتي اعترضتها، اذ كانت الولايات المتحدة بحاجة الى اداة من نوع خاص لترجمتها الى واقع ملموس، وقد اقترنت هذه الاداة باستخدام الولايات المتحدة المؤثر في اتجاه التغيير ووسائل التجديد في النظام السياسي الدولي، وفقا لقيمها ومصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والايديولوجية .

غير ان انفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية ، قد جعلها تتحكم بالنظام الدولي وبصورة شبه مطلقة وخصوصا بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، واصبحت الامم المتحدة واجهتها هي الاداة المنفذة لتطلعاتها في مجرى الاحداث في دول العالم المختلفة، ويبدو ان الحقيقة التي لايمكن تجاهلها هي ان الولايات المتحدة الامريكية تمكنت من تطويع منظمة الامم المتحدة خلال حرب العراق والكويت ١٩٩١ على النحو الذي يحقق اهدافها بعد تسترها برداء الشرعية الدولية.

اهمية البحث

يكتسب موضوع التغيير في هرمية النظام الدولي بعد حرب الخليج ١٩٩٠ اهمية كبيرة من قبل المختصين، بسبب ما يشهده النظام الدولي منذ بداية التسعينات من اختلال في بيئة النظام الدولي وبالتالي انعكاسات ذلك على هيئة الامم المتحدة.

هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الغايات الاتية:

١. معرفة مدى شرعية القرارات التي صدرت ضد العراق عام ١٩٩١
٢. الوقوف على اهم القضايا التي تعاملت بها هيئة الامم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين

اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث ان التطورات التي حدثت في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، اظهرت ان الولايات المتحدة هي ليست دائما بحاجة الى الامم المتحدة، في حين ان الدول الصغيرة والمتوسطة هي بحاجة الى الامم المتحدة.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها "ان التغيير في البيئة الدولية والتحول في شكل النظام الدولي من ثنائي القطبية الى نظام احادي القطبية، وانفراد الولايات المتحدة على الساحة الدولية كان له انعكاسات وتداعيات على مهام وقرارات الامم المتحدة

ان الفرضية التي طرحها البحث تتطلب البحث في الاسئلة التالية :

١. ماهو تاثير حرب الخليج الثانية ١٩٩١ على البيئة الدولية.
٢. ماهي اهم الظواهر للمعايير المزدوجة لمجلس الامن في القضايا الدولية.
٣. اهم قرارات مجلس الامن الصادر ضد العراق سنة ١٩٩١.

منهجية البحث

اعتمد البحث بالدرجة الاولى على منهجين ،المنهج التاريخي الذي يوضح التسلسل الزمني لتطورات الاحداث وترابطها وعلاقتها بموضوع البحث، والمواقف المرافقة لها، ومدى تاثير هذه الاحداث على البيئة الدولية وبالتالي تاثيرها على الامم المتحدة، وكذلك استعمال المنهج التحليلي الذي يحلل ويفسر المدخلات والعملية التفاعلية وماتج عنها من مخرجات من خلال دراسة مدخلات السياسية الخارجية الامريكية ومخرجاتها تجاه الامم المتحدة، من خلال دراسة القرارات

الصادرة عن مجلس الامن وماصاحبها من تغييرات على المستوى الاقليمي والدولي، وفي ضوء ذلك تشكلت هيكلية البحث من المحاور الاتية

المحور الاول : الحرب الامريكية على العراق عام ١٩٩١ .

المحور الثاني : قرارات مجلس الامن الصادرة في ٢/١٠/١٩٩٠ من ازمة الخليج الثانية.

المحور الثالث : ازدواجية المعايير في تطبيق قرارات مجلس الامن حيال القضايا الدولية.

المحور الاول: الحرب الامريكية على العراق عام ١٩٩١

جاءت حقبة التسعينات من القرن الماضي حبلى بالاحداث واكثرها زحماً ومن بين اهم الاحداث التي صبغت هذه المرحلة هي احداث ازمة الخليج الثانية ١٩٩١ . ان الحقيقة الجوهرية التي يجب ادراكها ان التوازن النووي خلال الحرب الباردة، حال دون تمكن كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، من تحقيق مشروعهما الكوني^(١)، غير ان اختلال ميزان القوى في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم جراء تفكك الاتحاد السوفيتي، قاد الى تبني الولايات المتحدة خطاب سياسي خارجي، يمهّد لقيادة العالم، هذا بعد ان كان هذا الخطاب يطرح اواخر عقد الثمانينات فكرة القيادة الجماعية^(٢).

وفي خطاب الرئيس الامريكي (جورج بوش الاب) امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١/١٠/١٩٩٠، تضمن فقرات مهمة لرؤية الولايات المتحدة للنظام العالمي (الجديد)، كان منها "ان لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول... وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند الى التشاور والتعاون والعمل الجماعي وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والاقليمية... مشاركة يوحدّها المبدأ وسيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات... وتهدف الى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام وتخفيض الاسلحة..."^(٣). غير ان الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها قادت حرباً على العراق تحت ذريعة ازمة امتلاك العراق

لأسلحة الدمار الشامل واحتلال العراق للكويت ١٩٩١ ، ولكن الاغراض الاساسية لاشان لها بتلك الازمة سوى كونها العامل الظاهر، والحقيقة ان اسبابا موضوعية وذاتية (داخلية) في السياسة الامريكية واخرى خارجية كانت وراء ازمة وحرب الخليج الثانية^(٤). وتكمن الاسباب الموضوعية في ان الولايات المتحدة تحاول ان تتمسك بقمة الهرم العالمي لما يحققه هذا الامر من فوائد وتحقيق مصالح، لذا يحدد دور جميع رؤساء الادارات الامريكية بالعمل على تحقيق غايته عبر توظيف القدرة الامريكية وبأساليب وطرق تتكيف مع المعطيات الدولية السائدة^(٥)، لذلك نستطيع القول ان ادارة الرئيس بوش الاب، قد خرجت عن اداء الادارة الامريكية السابقة عليها، اذ استدعت الصورة الاعلامية لادارة بوش الاب ان تكون ادارة حازمه وجسورة^(٦)، في الوقت الذي حامت فيه حول الرئيس وادارته انطباعات العجز والتباطؤ والارتقاب^(٧).

اما البيئة الاقتصادية الداخلية فقد كانت المنهجية الاقتصادية الريعية القائمة على تخفيض الضرائب على الدخول العالية والانفاق العسكري وعلان التهديد بسياسة الحماية والتخلص من سياسات معالجة المديونية الامريكية وتوقف اجراءات تنمية الاستثمار، قد وضعت ادارة الرئيس بوش الاب في ازمة اقتصادية كانت تحمل في ثناياها ركودا خطيرا وبطالة كبيرة الى جانب التراجع في قابلية تنافس الاقتصاد الامريكي^(٨)، فضلا الى ان هناك اسباب اخرى قادت الولايات المتحدة للحرب على العراق عام ١٩٩١، تتمثل في صناعة المجد للرئيس بوش الاب والبنتاغون، فالرئيس الامريكي كان يعاني انذاك انهيارا سياسيا داخليا، وكان بحاجة للحرب لانقاذ مصيره السياسي^(٩).

ومن جهة اخرى، هنالك جماعات من اصحاب الراي الامريكي كانت وحتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تنظر اليه رئيسا يفتقر الى الرؤى الاستراتيجية وماعزز ذلك ان ٥٠% فقط من الاميركان كان بجانبه عام ١٩٩٠^(١٠).

وفي ضوء ذلك، اصبحت الحاجة ملحة للرئيس بوش الاب لاثهار معالجته لسياسة الخارجية عن طريق تمهيد الارض لسياسة عسكرية تظهر فيها الولايات

المتحدة أكثر مصداقية وقوة وافضلية في تولي زعامة العالم من خلال نظام عالمي (جديد)^(١١).

ان نزوع الولايات المتحدة الى قيادة العالم كان بحاجة الى فعل دولي غير اعتيادي يدفع بالعالم الى الانسياق وراء هذه القيادة، ومن هنا جاء التخطيط للحرب ضد العراق ١٩٩١، الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية وعلى كل المستويات العسكرية والاقتصادية والاعلامية^(١٢)، ويعترف الامين العام (بيريز دي كولار) بذلك ضمنا بقوله "ان الحرب في الخليج العربي جرت بتفويض من الامم المتحدة ولكن لم تكن الامم المتحدة التي قادتها"^(١٣).

لذا تعد حرب الخليج الثانية نمط من الاحداث الفريدة في التاريخ ولا تكمن فرادتها في انها ليست مثل الحروب التي حدثت في العالم الثالث او كما يسميه الغرب عالم الجنوب، خلال الحرب الباردة^(١٤)، وانما كذلك لندرة امثالها في تاريخ العلاقات الدولية، حيث اندلاعها سبق اتفاق بين دولتين متناقضتين في كل شيء بالوقوف بالضد من دولة من دول الجنوب هي العراق^(١٥)، اذ كانت ترتبط بعلاقات تعاون مع الاتحاد السوفيتي، ويجمع اغلب اصحاب الراي على ان الحرب الامريكية لم تكن ممكنة لو ان الاتحاد السوفيتي توافر على قرار استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الامن التي صدرت ضد العراق، وتحديدًا لو استخدمت الفيتو ضد القرار (٦٧٨)، غير ان الذي بدا واضحا ان الاتحاد السوفيتي قد انساق خلف السياسة الامريكية في الاتجاه نحو الحرب على العراق^(١٦).

ان الخطاب الرسمي للولايات المتحدة لتغيير سياستها الخارجية اقترن باهداف كانت تتغير باستمرار في اخراج القوات العراقية من الكويت الى الدفاع عن المملكة العربية السعودية الى تدمير القدرة العسكرية العراقية... بيد ان هذه الاهداف يمكن تحقيقها باساليب وادوات اخرى دون استخدام القوة العسكرية المباشرة الكبيرة التي حشدت لها بشكل لافت للنظر من حيث العدة والعتاد، كما طمحت الولايات المتحدة لتحقيق اهداف اخرى غير معلنة كان يسعى لها صانع القرار الامريكي^(١٧)، في حين الاهداف التي اقترن بها الخطاب الرسمي الامريكي بعد

٢/اب/١٩٩٠ وحتى نهاية شهر شباط من العام ذاته كانت لاغراض التغطية على الاهداف الحقيقية للحرب^(١٨) ، والتي تشتمل على^(١٩):

١. احتواء العراق.
٢. ضمان امن الكيان الصهيوني.
٣. تأمين مصادر النفط ، اذ اصبح العراق يحتكم بعد ٢/اب/١٩٩٠ على اكثر من ٢٠% من الاحتياطي النفطي .
٤. اعادة هيكلة التوازنات الاقليمية بما يخدم مصالحها في المنطقة.
٥. تفتيت الدول العربية واحداث المزيد من التضارب في المواقف والرؤى^(٢٠).
٦. الايذان ببدا مرحلة جديدة على مستوى النظام السياسي الدولي بزعامة امريكية منفردة.

ان النظرة الموضوعية لتلك الحرب لاتكتمل الا بالرجوع قليلا الى الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت في عام ١٩٨٠ واستمرت لمدة ثمان سنوات، فأن ذلك في الحقيقة لم يكن بسبب الدور الايراني المباشر في اندلاعها وحسب وانما عمدت الولايات المتحدة على تغذية وتشجيع هذه الحرب لانهاك الطرفين^(٢١).

والواقع، ان الامم المتحدة ولسنوات طويلة عمدت الى تجنب التدخل الحاسم وبالشكل الذي يفضي الى حل النزاع بشكل سلمي، وهذا مما يتناقض مع مبادئها تجاه تلك الحروب، اذ لم يكن ذلك بمعزل عن تاثيرات الولايات المتحدة الامريكية، لتحقيق جملة اهداف من جراء الحرب العراقية-الايرانية في منطقة الخليج العربي^(٢٢)، وفق جملة مصالح استراتيجية: الاولى، اقتصادية تدور حول الحاجة المتصاعدة والماسة للولايات المتحدة الامريكية تجاه نفط الخليج، وموقع هذا النفط مستقبلا من منظور الطاقة العالمية وهي مصلحة لاتقبل الحلول الترقيعية، وترتبط مباشرة بالامن القومي للولايات المتحدة، اما المصلحة الثانية، استراتيجية امنية تدور في ساحة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، والذي بات على مشارف الخليج العربي منذ احتلاله لافغانستان عام ١٩٧٩^(٢٣)، واخيرا ان اندلاع الحرب بين العراق وايران وفي منطقة الخليج الحيوية للمصالح الامريكية استفادت منه الاخيرة لاستنزاف تلك القوى^(٢٤)، ولتحقيق عدة غايات، منها^(٢٥):

١. ابقاء الحرب الدائرة آنذاك بين العراق وايران دون منتصر، حتى تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق البعد الامني في الخليج العربي بعد الحرب.
 ٢. تحويل الثقل الاقتصادي والنفطي الى دول الخليج العربي، كونها تربطها علاقات متينة مع الولايات المتحدة.
 ٣. توسيع نطاق قاعدة المصالح الاقتصادية مع دول الخليج العربي، مثل صعود اقليمي سعودي على حساب العراق او ايران كمنتج نفطي او كمنسق امني، فضلا عن تحقيق المكاسب جراء بيع السلاح .
- الا ان الولايات المتحدة الامريكية عندما ادركت ان الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الاولى) بدأت تهدد دول اخرى في الخليج العربي وهي ذات ثقل استراتيجي لمصالحها، استدعى ذلك التدخل وتغيير سياستها، من استمرارية الحرب الى ضرورة توقفها، عبر وساطة الامم المتحدة، وتم حسم النزاع آنذاك بين البلدين من خلال القرار الصادر عن مجلس الامن بالرقم (٥٩٨) (٢٦).
- مما سبق يتضح لنا ان الولايات المتحدة كان لها دورا فاعلا في مجمل مهام الامم المتحدة، منذ بداية نهاية الحرب العراقية الايرانية ، اذ استطاع صانع القرار الامريكي توظيف المنظمة لصالحه وبصورة عكسية مع تراجع قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتي.
- ان دخول العراق للكويت في اب ١٩٩٠، قاد الى حدوث ازمة طويلة وصعبة كانت وماتزال بتداعياتها تمثل اهتمامات المحافل الدولية (٢٧). والواقع ان التوتر قد بدأ مع تجاوز الحصة المقررة والمحددة من اوبك لانتاج النفط من قبل الكويت والامارات (٢٨)، وبسبب ذلك وجهت الحكومة العراقية آنذاك في ٣/٥/١٩٩٠ مذكرة رسمية الى امين عام جامعة الدول العربية بتوجيه الاتهام الى دولتي الكويت والامارات بزيادة انتاجها النفطي، الامر الذي اضر بالمصالح الاقتصادية للعراق خصوصا انه خرج منها بعد حربه مع ايران، حتى بدأت بوادر الازمة تتصاعد شيئا فشيئا ، حتى وصلت حدتها بدخول القوات العراقية للكويت، وتقديم المملكة العربية السعودية الغطاء اللازم للولايات المتحدة بتحريك مجلس الامن عن طريق طلبها بذلك ، فقام مجلس الامن باصدار القرار (٦٦٠) وفرض عقوبات على

العراق^(٢٩)، الحققتها بسلسلة من القرارات ادت الى قطع اي محاولة لاعادة الامور الى ماكانت عليه، سواء من لدن الجامعة العربية او اي طرف من اطراف دول مجلس الامن، وعلى الرغم من كل محاولات الشد والجذب لتجاوز الحرب، غير ان واقع المعطيات على الارض كانت تسير باتجاه الحرب^(٣٠).

أذ كانت ازمة الخليج اول اختبار للنظام العالمي (الجديد) بوحداية القوة الامريكية، وتفردا على قمة هرم النظام السياسي الدولي^(٣١)، اذ بدا الرئيس الامريكي بوش الاب وفي غضون اقل من اسبوع من بداية الازمة يسوق للحرب على العراق ويحضر لها، عبر اقامة تحالف دولي تؤيده الامم المتحدة، ولقد عدت ازمة الخليج هذه اولى التجارب الكبرى لفحص مدى فاعلية القطب الاوحد^(٣٢)، فلقد عمدت الولايات المتحدة في اطار تحضيرها للحرب على العراق في تحشيد الجهد السياسي والعسكري والاقتصادي والاعلامي^(٣٣)، ناهيك عن توظيف الولايات المتحدة لنفوذها في مجلس الامن لاصدار (١٢) قرارا وبسرعة لم تشهدا المنظمة وعلى راسها مجلس الامن باتخاذ قرارات بسرعة غير مسبوقة في تاريخ هذ المجلس في اصدار هذه القرارات في مدة قصيرة وخلال اربعة اشهر فقط^(٣٤). ولقد نجحت الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية من الناحية العسكرية، وفي ضوء هذه القناعات، اخذ الخيار العسكري يحتل اولوية مطلقة بعد ان تعزز الاعتقاد بأهميته كأداة حسم استراتيجي تفتقر اليها الخيارات الاخرى، واقتربه المنسجم عمليا مع تطلعات الولايات المتحدة للكيفية التي ينبغي ان يكون عليها النظام العالمي (الجديد) والرغبة الاكثر الحاحا بتدمير القوة العسكرية العراقية واخراجه من اداء دور فاعل على المستوى الاقليمي، كما ان لم يكن زوال نظام ثنائي القطبية، وتفكك الاتحاد السوفيتي بحرب عسكرية تعلن عن انتصار احد اطراف النظام على الاخر، وانما كان نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع فاعليته في القضايا الدولية، لاسباب داخلية وخارجية، لذلك كانت الولايات المتحدة مقتنعة انها بحاجة الى حرب شبه عالمية، تكون فيها الطرف المنتصر وليترسخ من خلالها نظام دولي جديد، وهذا ماتأكد فعلا في ازمة الخليج ١٩٩١^(٣٥).

المحور الثاني: قرارات مجلس الامن الصادرة في ٢/آب/١٩٩٠ خلال ازمة الخليج الثانية.

لاشك، ان عدم قيام حرب عالمية ثالثة بعد تاسيس الامم المتحدة، لايعزو الى دورها في تحقيق السلام في العالم بقدر مايرجع الى التوازن القائم على الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، على الرغم من ان واضعي الميثاق قد تأثروا بتجربة فشل عصبة الامم في مسائل الامن^(٣٦)، ويعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ اضحت الامم المتحدة اكثر فاعلية اذ ساد الاتفاق بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وتمكنت من اتخاذ قرارات تبعا الى الفصل السابع من الميثاق، الامر الذي لم يكن ممكنا في ظل الحرب الباردة، اذ كان كل قطب يتجنب احراج خصمه في تلك الفترة غير المستقرة في علاقاتها الدولية، خوفا من تأويل اي موقف يضر بخصمه ولم تكن المنظمة في حينها تمتلك اكثر من سلطتها الادبية وليس قدرتها التنفيذية^(٣٧).

من ناحية اخرى اصبحت الامم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد فاعلا رئيسا كما الدول^(٣٨)، مع ان الدول مازالت تمتلك العناصر الاساسية لسلطة اتخاذ القرار ولا تزال تستخدم آليات العمل الجماعية لدعم سلطتها ونفوذها باستمرار^(٣٩) غير انه في ظل المتغيرات الجديدة، تطورت سلطة المنظمات الدولية واصبح تأثير الامم المتحدة فاعلا في ميدان حفظ السلم، ناهيك عن تطور مفهوم السلم والامن الدوليين تطورا فكريا، فلم يعد خطر النزاعات المسلحة هو مصدر التهديد الوحيد للدول في المجتمع الدولي، وانما زاد اهتمام الامم المتحدة بالمصادر غير العسكرية للتهديد بسبب حالة عدم الاستقرار في المجال الدولي كالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، واخذ مجلس الامن في اطار النظام الدولي الجديد يقوم باعادة تغيير العوامل التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، كما ان تطور مهمات حفظ السلام يعد من وجهة نظر العالم دليلا واضحا على قدرة الامم المتحدة على ان تستجيب للمتغيرات الدولية^(٤٠).

لذا سعت الولايات المتحدة الى الحفاظ على هيمنتها والعمل على استمرارها، مثلت ازمة الخليج اول اختبار للنظام العالمي الجديد بوحداية القوة الامريكية^(٤١).

أذ اصدر مجلس الامن العديد من القرارات فيما يرتبط بازمة الخليج التي اندلعت في ٢ آب ١٩٩٠، والاحداث التي رافقتها سواء كان ذلك بخصوص الاجراءات التي اتخذت انذاك لمواجهة الازمة، او بعد الحرب الامريكية على العراق الذي استهدف تدمير القوة العسكرية العراقية وايقاف النهضة التنموية والتكنولوجية وتحجيم قوته فضلا عن التدخل في شؤونه وسيادته الداخلية... تحت مختلف التسميات، فاستفردت الولايات المتحدة بالامم المتحدة، وجعلت منها وسيلة لتنفيذ سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية^(٤٢).

وبدون شك، ان سياسة الاجماع ترجع الى اقتران النظام العالمي(الجديد) بتطلعات الدول الصناعية الغربية ومصالحها بالدرجة الاولى، فجميع قرارات مجلس الامن تتعلق بشكل او باخر بمصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، واصبحت صناعة امريكية اوربية مؤداها ان الردع الجماعي والذي يهدف الى تطبيق قرارات مجلس الامن والتي تكون قد اقترحتها دول الشمال انما هي امثل وسيلة لتأمين النظام الدولي(الجديد)^(٤٣).

واذا كانت تلك القرارات قد صدرت من اعلى جهاز في المنظمة الدولية وتحت غطاء الشرعية الدولية، فإن السؤال الذي يطرح هنا هو الى اي مدى قد جاءت هذه القرارات متطابقة مع مواد ميثاق الامم المتحدة؟ واذا كان الجواب بالايجاب فهل ان ميثاق الامم المتحدة القائم في مبادئه الاساسية على حفظ الامن والسلم الدوليين وعلى الحقوق الاساسية للانسان وكرامته، تجيز لقوة واحدة انفردت بقدرة التأثير على الساحة الدولية ان تجعل الامم المتحدة ومجلس امنها كوسيلة لتحقيق اهدافها السياسية والعسكرية، في حين ان هناك الكثير من القرارات التي صدرت عن مجلس الامن بخصوص قضايا اخرى كانت اخطر من ازمة الخليج وربما اقرب اليها او مساوية لها، مثل (القضية الافغانية، القضية الفلسطينية، القضية القبرصية...) ^(٤٤).

وفي الواقع، ان المتتبع للاحداث المتسارعة لازمة الخليج والتي جرت على مدى اشهرها السبعة ومخرجاتها اللاحقة، بعد وقف اطلاق النار، يلاحظ على مشاريع قراراتها انها قد اعدت سلفا، وكأنها جاهزة ومتحسبة لاي اجراء عراقي

بحيث ان اعداد القرار واصداره بشكل رسمي من مجلس الامن لم يستغرق من الوقت بين التداول والتصويت الاعددة ساعات، قياسا بالقرارات التي صدرت عن قضايا وازمات مماثلة، بحيث ان المجلس لم يعط اية مهلة لتطبيق قراره او انتظار النتائج المرجوة منه، فلم يفصل عن قراره المرقم (٦٦٠) في ٢/آب/١٩٩٠، الذي طالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت بشكل سريع ودون قيد او شرط، وقراره المرقم (٦٦١) في ٦/آب/١٩٩٠، سوى اربعة ايام، في الوقت الذي اعلن فيه العراق عن سحب قواته من الكويت وفقا للفقرة الثانية من القرار (٦٦٠)، وذلك في الثالث من آب من العام ذاته^(٤٥).

ومن الاهمية بمكان التنوية الى ان ما حدث في الثاني من آب ١٩٩٠ كان يتطلب قيام جامعة الدول العربية بموجب المادة السادسة من ميثاق الامم المتحدة بمعالجة الازمة قبل الذهاب الى مجلس الامن^(٤٦).

كما يتطلب قيام وساطة عربية ، غير ان المجلس لم يعطي الفرصة اللازمة لتشجيع الوساطة والتحكم على الرغم من اشارته في القرار (٦٦٠) اي التفاوض بين البلدين^(٤٧).

جاء القرار (٦٦١) في السادس من اب ١٩٩٠، لدفع الازمة باتجاهات أبعد من مساراتها واتخذ جملة من الاجراءات المتسارعة في احكام المقاطعة الاقتصادية التي تحولت الى حرب اقتصادية ضد العراق ، التي اتخذتها ادارة الرئيس (بوش الاب) في الساعة الرابعة من يوم ٢/آب/١٩٩٠ وبعد عدة ساعات من دخول القوات العراقية الكويت وقبل ان يجتمع مجلس الامن ليصدر القرار (٦٦٠)^(٤٨).

أن عدم نص القرار على أية فقرة محددة للانسحاب او بدأ المفاوضات قد جعل الباب مشرعاً لاتخاذ قرارات اخرى تعقد الازمة وتدفعها باتجاه هدفها المخطط له ولم تعطي اي مجال رحب باتجاه الحل ، بهدف الضغط على دول العالم ضده ، أذ ان القرار المرقم (٦٦١) في السادس من آب ١٩٩٠ ، قد صدر مباشرة بعد اجتماع مجلس الجامعة العربية في ٣/آب/١٩٩٠ الذي أيد ماجاء به القرار (٦٦٠) من فقرات ، ومهد لصدور القرار (٦٦١) الذي اعطى الاشارة لمؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في ٩-١٠/آب ليدفع بالازمة خارج اطارها العربي ،

ويتوافق بيان القمة ايضاً من صدور القرار جديد برقم (٦٦٢) يطالب العراق بالغاء قرار الضم.^(٤٩)

واذا كان القرار (٦٦١) قد أعلن عن حالة الحصار الاقتصادي وليس المقاطعة كما نصت عليه المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة وذلك من خلال اعلان المقاطعة التجارية والعسكرية والمالية والاقتصادية الشاملة للعراق^(٥٠) ، ودعا جميع الدول بما فيها الدول غير الاعضاء في الأمم المتحدة الى احترام هذا القرار والالتزام بالمقاطعة الى حين انسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً دون شروط واعادة حكومة الكويت ، وكان القرار الرابع الذي حمل رقم (٦٦٤) في ١٨/١٠/١٩٩٠ ، طالب مجلس الأمن فيه العراق بأن يسمح ويسهل المغادرة الفورية من الكويت والعراق لمواطني الدول الاخرى^(٥١).

ومن دون شك فإن القرار (٦٦٥) في ٢٥/١٠/١٩٩٠ الذي صدر عن مجلس الأمن برئاسة (دوار شيفر نادره) وزير الخارجية السوفيتي (الاسبق) لجلسات مجلس الأمن ، سمح مجلس الأمن الدولي به استخدام القوة لغرض احكام الحظر على العراق وطلب من الدول الاعضاء التعاون مع الحكومة الكويتية والقوات البحرية في المنطقة ان تتخذ تدابير وفقاً للظروف السائدة انذاك بأشراف مجلس الأمن لوقف كل التعاملات التجارية البحرية مع العراق ووضعها تحت المراقبة التي تصل والتي تغادر، لمراقبة حمولتها والتأكد من وجهتها والعمل على التطبيق الدقيق لنص القرار (٦٦١) المتضمن لعمليات النقل البحري^(٥٢). بالقوة فإنه لم يأتي الا دعماً لقرار الرئيس الاسبق (جورج بوش الاب) الذي اصدره في الحادي عشر من آب الذي قرر فيه ، استخدام القوة لمنع تصدير النفط العراقي ، وتعزيزاً لأجراءات امريكية جديدة للضغط وتشديد الحصار البحري ، وبناءً على توصيه من الامين العام للأمم المتحدة انذاك (خافيير دي كويلار)، الذي عد تلك الاجراءات الامريكية بأنها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ، ولابد من قرار من مجلس الأمن يمنح الولايات المتحدة الامريكية (مشروعية) تصرفها^(٥٣).

والجدير بالملاحظة : ان هذا القرار قد نص على استخدام الحد الأدنى من القوة ، بما يتلائم مع الظروف المحددة وحسب الموقف في اطار سلطه مجلس

الامن فقرة(الاولى) لكن اكد من جهة اخرى في فقرته الثانية على استخدام الادوات السياسية الدبلوماسية الى اعلى درجاتها، الا ان التطبيق الامريكي لهذا القرار (٦٦٥) كان يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة ، بالاضافة الى تناقض مع نصوص وروح هذا الميثاق - مثال ذلك ما أكدت عليه الفقرة (ج) من القرار (٦٦١) والمتضمنه باستثناء المساعدات الطبية والغذائية ، ولجأت الى استخدام الحد الاقصى من القوة وبدون تطبيق الفقرة (٤) من القرار (٦٦٥) التي نصت ((على ان تستخدم بالشكل المناسب أليات لجنة الاركان العسكرية)) التابعة لمجلس الامن التي يتم تشكيلها بموجب المادة (٤٧).^(٥٤)

وبعد مضي الشهر الثاني من الازمة فأن الولايات المتحدة الامريكية ، أصدرت من خلال مجلس الامن اربع قرارات اذ جاء القرار برقم (٦٦٦) في ١٤ أيلول ١٩٩٠ وقد طالب بأن تنقل وتوزع المساعدات الانسانية التي قد ترسل الى العراق او الكويت عن طريق الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر وغيرها من المنظمات الدولية وبأشرافها^(٥٥).

وكان القرار السابع برقم (٦٦٧) في ١٦ ايلول ١٩٩٠ إتخذ بالاجماع ، دان العراق بشدة " بسبب اعماله العدوانية ضد مكاتب وموظفي البعثات الدبلوماسية في الكويت بما في ذلك خطف الرعايا الاجانب الموجودين في هذه المكاتب " وطالب بالافراج عن كل المتحجزين و الرهائن في العراق والكويت .

وكان القرار (٦٦٩) في ٢٤ ايلول ١٩٩٠ ، الذي صدر بعد قدمت مجموعة من الدول طلبات متتالية حسب القرار (٦٦٦) وفقا للمادة (٥٠) من ميثاق الامم المتحدة جراء تعرضها لمشاكل اقتصادية ، طلب من لجنة العقوبات بحث كل طلبات المساعدة التي تتقدم بها الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية بسبب التزامها بالحظر على العراق، والاغرب من ذلك انه بعد يوم واحد صدر القرار (٦٧٠) في ٢٥/ايلول ١٩٩٠ ، حظر جوي على العراق ، وكانت (مارغريت تاتشر) رئيسة وزراء بريطانيا هي أول من دعى الى هذا الحظر بهدف تشديد الحصار على العراق وعزله عن العالم^(٥٦).

وقد تضمن القرارين المرقمين (٦٧٤) في ٢٩ / تشرين الاول ١٩٩٠ وقرار (٦٧٧) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، الذين طالبا العراق بالوفاء بالتزاماته الدولية تجاه سكان الكويت ورعايا الدول الباقية وتحملة مسؤولية الاضرار التي لحقت بالكويت ودعوته للدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالب رعاياها لكي يقوم العراق لاحقا بتعويض المتضررين مالياً ، والواقع فان الولايات المتحدة حشدت كل امكاناتها السياسية والاقتصادية والاعلامية لاصدار قرار يتيح لها استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد ان جهزت كل امكاناتها لخوض الحرب ضد العراق .

فقبل اصدار القرار المرقم ٦٧٨ مارست الولايات المتحدة سياسة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدبلوماسية الامريكية ومنذ انشاء الامم المتحدة من ضغوط على الاخيرة^(٥٧)، اذ استطاع وزير الخارجية الامريكي الاسبق (جيمس بيكر) وخلال مباحثاته مع السوفيت والتي استغرقت ١٢ ساعة حيث تم على اثرها الحصول على تعهد من (شيفر نادزة) بأقناع وزير الخارجية الصيني باتخاذ موقف معتدل مقابل الحصول على بعض الامتيازات ، وبذلك فقد امتنعت روسيا وكذلك الصين عن التصويت ، ولم يعارض القرار سوى كوبا واليمن.^(٥٨)

لقد طلب مجلس الامن في القرار (٦٧٨) الذي صدر في ٢٩/١١/١٩٩٠^(٥٩)، من العراق ان يمثل امثالاً تاماً للقرار (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وان مجلس الامن "يأذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع القرارات اللاحقة ذات العلاقة لاعادة السلم والامن الدوليين الى نصابها في المنطقة ، ما لم ينفذ العراق ما مطلوب منه لغاية ١٥/يناير- كانون الثاني/١٩٩١، او قبله القرارات السابقة الذكر، تنفيذا كاملاً"^(٦٠).

والواقع، ان القرار (٦٧٨) في فقرته الثانية والثالثة قد منح اي عضو، بما فيها الكيان الصهيوني، حق استخدام القوة ضد العراق في مهلة محددة بخمسة واربعون يوماً ،وقد تقدمت بمشروع القرار هذا اضافة الى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، كلا من كندا والاتحاد السوفيتي، الامر الذي اثار انتقادات واسعة ضد (شيفرنادزه) ادت الى تقديم استقالته بعد اسبوع واحد من صدور القرار ،الى جانب

قبوله القرض الذي تقدمت به السعودية (٤ مليار دولار) الى الاتحاد السوفيتي، وذلك قبل التصويت ب ٤٨ ساعة^(٦١).

والحق، فإذا كان اتخاذ هذا القرار طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة واستناداً الى المادة (٥١)^(٦٢) كما أشرنا سابقاً التي تنص على السماح بأعتماد القوة في حالة تعرض عضو في الأمم المتحدة الى (عدوان مسلح) غير انه اعتمد على الاهداف الامريكية التي قررت مسبقاً ، وما اكد الرئيس الاسبق (بوش الاب) الذي شدد على رد تحجيم القوة العسكرية للعراق بعد الانسحاب " ثم قال " يجب ان لا يكون العراق قادراً على تهديد احد جيرانه او مصالحنا الحيوية^(٦٣).

كما ان القرار (٦٧٨) قد شكل بحد ذاته موافقة دولية لقوى التحالف الامريكية كي تعطي الضوء الاخضر للاحيرة لتنفيذ خطتها الهادفة الى تحقيق مصلحة لامريكا بدون ان ترفع علم الأمم المتحدة او يرتدي جنودها القبعات الزرق كما هو مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ، وليس هنالك اي دور لمجلس الامن في مجريات الحرب ، الامر الذي اضطر الامين العام للامم المتحدة (خافير دي كويلار) الى القول بأن هذه الحرب التي تجري في الخليج لم تكن حرب الأمم المتحدة ، كما اعلن في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ تحت رقم ١/٤٦/١ في ٦/ايلول ١٩٩١ الى ان " الإجراءات التي اتخذت في اللجوء الى القوة لم تتم بدقة وفقاً للفصل السابع من الميثاق حيث اجاز مجلس الامن استعمال القوة من قبل دولة او مجموعة من الدول بدلاً عن الأمم المتحدة نفسها ، كما اكد الامين العام على ضرورة التزام مجلس الامن بأحكام التناسب في استعمال القوة وكذلك بتطبيق قوانين الحرب في النزاعات المسلحة^(٦٤).

وهذا المنحى في تطبيق القرارات الدولية يشكل خطراً على مصداقية الأمم المتحدة وينتهك ميثاقها ، وكان العراق الضحية الاولى في تطبيق قرارات الأمم المتحدة من قبل الدول المتحالفة ضده ، فالقرار ٦٧٨ / ١٩٩٠ قد فوض الدول المتحالفة ضد العراق تطبيق قرارات مجلس الامن (٦٦٠) وماتلاه ولكن القرار (٦٨٨) ١٩٩١ قد صدر حتى ينفذ من الأمم المتحدة ولكنه دون تفويض منها

طبق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ، وهو الانحراف في تطبيق القرارات الدولية يتم في ظل الدعوة الى النظام العالمي (الجديد).^(٦٥) وكما دلت حروب التدخل الامريكي في مناطق مختلفة من العالم ، كان اخرها في عام ١٩٩٠ ، فإن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة الى تبرير قانوني في استخدامها للقوة العسكرية ضد العراق ، ولكنها استخدمت هذا التقرير لتأكيد "شرعية" حربها ، وايجاد مبررات لوجودها العسكري الدائم على الصعيدين الاقليمي والدولي.

المحور الثالث : ازدواجية المعايير في تطبيق قرارات مجلس الامن حيال القضايا الدولية

في هذا المحور سوف نبحث في :

١. مفهوم ظاهرة ازدواجية المعايير

ظهرت مفردة ازدواجية المعايير بشكل واضح بعد انتهاء الحرب الباردة ، وخصوصاً في اطار ازمة الخليج الثانية في اب ١٩٩٠ ، اذ أضحت مفردة من مفردات النظام الدولي "الجديد"^(٦٦) . هذا المفهوم انتشر بين الشعوب التي تعرضت بقرارات دولية انتقائية وتمييزية ، ومن ثم تطبيقها على حالة دون اخرى مماثلة لها في اماكن اخرى من العالم^(٦٧) ، اذ عرفها وزير الدفاع الفرنسي (جان بيير شوفنمان) انها تجعل من المقابل اما أسود أو أبيض ولا لوناً رمادياً بينهما ، اذ بإمكانها ان تجعل من الاسود ابيض او العكس ان ارادت ذلك على وفق مصالحها واهدافها.^(٦٨)

كما تعرف بأنها التعبير الذي انتشر بين الشعوب التي تعرضت للقمع والاضطهاد والحيث والتي جوبهت بقرارات دولية انتقائية وتميز ومن ثم تطبيقها على حالة دون تنفيذها على حالة مماثلة في مواقع اخرى من العالم^(٦٩).

أضافة الى ذلك هنالك مفهوم آخر لظاهرة ازدواجية المعايير، هي اتباع مجلس الامن سلوكاً متغيراً بخصوص حالات متماثلة ، بمعنى ان يطبق نص

القانون (الميثاق) على مجموعة من الوقائع الدولية ثم لا يطبق نفس النص على وقائع اخرى مماثلة لها .^(٧٠)

كما تظهر هنالك مفردة ازدواجية المعاملة ، والتي تعرف بأنها " قيام الدول والمنظمات الدولية باتباع سلوكاً متغيراً ، او متنوعا بخصوص الاوضاع المماثلة او المتشابهة لدى تطبيقها للقواعد القانونية الدولية"، ويفترض ذلك تواجد نصين مختلفين المضمون والهدف يتم اعمال احدهما من دون الآخر على الاوضاع المتماثلة ، بحيث تتحقق ظاهرة الازدواجية ، مضمون ذلك انها تتوافر عندما ينطبق النص القانوني على مجموعة من الاشخاص والوقائع دون قريناتها المتماثلة الخاضعة لنص قانوني ذي مضمون وهدف مختلف ، او قد يخضع الاشخاص انفسهم ونفس الوقائع لنص معين في مرحلة ولآخر مخالف في مرحلة اخرى ، وهكذا فان سلوكاً مزدوجاً يتم تطبيقه على الاوضاع المتماثلة ^(٧١).

٢ . انتقائية وازدواجية قرارات مجلس الامن في تعامله مع القضايا الدولية :

لقد اصبحت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها من الدول الكبرى الاخرى، تشكل مايشبه الحكومة العالمية ، بمعنى اخر اي حكومة الامر الواقع في المجتمع الدولي واتجهت الى تجسيد مصالحها من دون احترام لقواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة والانصاف ، فالدول في عالم الشمال تستخدم بصورة منهجية قضايا حقوق الانسان ذريعة للضغط على الدول ومحاولة اسقاط انظمتها وفقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية^(٧٢). لذا سخرت الامم المتحدة لتؤدي دور الانتقائية والازدواجية في التعامل مع قضايا العالم وحسب مصالحها كما حصل في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ .^(٧٣)

ومن هذه النقطة بالذات يلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية تعد نفسها حامياً ومراقباً في موضوع حقوق الانسان ، ويعد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية في سبعينات القرن الماضي ^(*) عن اوضاع حقوق الانسان في العالم ، احد اهم ركائز النظام الدولي (الجديد) ، واصبحت قضية التدخل تنصدر القضايا الاخرى على صعيد العلاقات الدولية.^(٧٤) لذلك يعد التدخل الانساني ، هو أولوية من أولويات السياسة الخارجية الامريكية، وتتحرك الولايات المتحدة

الامريكية في ايه حالة من حالات التدخل ، ان لاتظهر بوضعها ممارسة اعتباطية للهيمنة على العالم وتصرف نابع من نفاق أنساني^(٧٥).

واتساقاً مع كل ما تقدم ، اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية اربع مبادئ اساسية للتدخل الانساني هي^(٧٦).

أ. ان تجعل من القضية المطروحة عادلة في نظر الآخرين .

ب. تتناسب الادوات مع الاهداف .

ج. ان تجعل خيارات النجاح اكبر من الفشل .

د. تعزيز القضية الانسانية بمصالح قومية عميقة وقوية .

وهذا الواقع الجديد ادى الى ظهور قلق كبير حول مجلس الامن والسلطات التي انيطت به، سواء من خلال الميثاق او من خلال التغيير الواسع الذي يعطيه المجلس لميثاق الامم المتحدة بعيداً عن اية متابعة ومراقبة او مراجعة قضائية او تقويم للقرارات التي يقرها المجلس ومدى تطابقها مع الميثاق وقواعد القانون الدولي العام ، اذ لم يعد المجلس يهتم بشكل كبير في توافق قراراته مع الميثاق والقانون الدولي على ما يقتضيه الميثاق ، يقدر رغبته على ان تأتي هذه القرارات معبرة عن المصالح الامريكية ، سواء تطابقت او اختلفت مع مقتضيات سلطته بموجب الميثاق والقانون الدولي العام.^(٧٧) لقد صار تحقيق العدالة ومبادئ السلام والامن وعدم استخدام القوة امراً نسبياً يتم التمسك والعمل بموجبها عندما تكون وسيلة تهدف لتحقيق مصلحة من يمتلك القوة في النظام الدولي (الجديد).^(٧٨)

ولا جدال في ان الازدواجية في التعامل مع القضايا الدولية في عالم لا يمكن فيه فصل القانون عن الاقتصاد والسياسة وموازن القوى السائدة ، عالم تتداخل فيه المصالح وتباح فيه الحدود وهو فرض ممارسات دولية تتداعى امامها كل المواثيق الدولية السابقة ، وتفرض فيها شرعيته جديدة تعكس وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المهيمنة المتجهة نحو تسخير وتطوير المنظمات الدولية ، وفي مقدمتها منظمة الامم المتحدة وسياسات ومصالح الدول بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.^(٧٩)

ولذلك ، بدأ مجلس الامن بعد انتهاء الحرب الباردة في السعي عن مصادر جديدة يمكن ان تشكل تهديداً للسلام العالمي في غياب النزاعات الحدودية ، اذ عقد مجلس الامن اجتماعاً بتاريخ ٣١ كانون الثاني - ١٩٩٢ ، جاء فيه ان غياب الحروب بين الدول لايعني في مضمونه استتاب الامن والسلام العالميين ، حيث اصبحت المصادر غير العسكرية بسبب عدم الاستقرار تمثل تهديداً فعلياً للسلام ، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية^(٨٠)، لذلك اتاح المفهوم الواسع للمصادر المهدد للسلام العالمي كما اقراها مجلس الامن سيدفع الامم المتحدة الى التكيف مع تلك المعايير التي تحددها المصالح القومية للدول المهيمنة على مجلس الامن ، وبهذا يتضح لنا قوة التغيير الواسع للمصادر تلك ، الذي اعطى للولايات المتحدة الامريكية الضوء الأخضر ، واعطى مجالات واسعة لاقرار بعض القضايا ، منها التي تدخل في اختصاص السيادة الوطنية واعتبرها من الحالات المهدد للسلام العالمي التي تتطلب تدخلاً اممياً ، ومن الامثلة على ذلك العدوان الامريكي على العراق^(٨١) في حين ان الدول المهيمنة على مجلس الامن ، تستغل مفهوم المصادر المهددة للسلام العالمي لصالحها ، كما اقراها مجلس الامن ، هذا مما سيدفع الامم المتحدة الى التكيف مع تلك المعايير التي تحددها المصالح القومية للدول المهيمنة على مجلس الامن.^(٨٢)

لذا تتعامل هذه الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية مع تلك القضايا بمعياريين وكما يلي : ^(٨٣)

١. المعيار الافتعالي : ان هذا المعيار يشدد على ضبط سلوك مجلس الامن مع الشرعية الدولية، وتفويض المجلس حرية اتخاذ القرارات المتعاقبة، التي تتسارع الوحدات الدولية(الدول) في تنفيذها، بسبب ارتباطها بالمصالح الاساسية للولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها، ومثال النمط الافتعالي هو ازمة لوكربي (الازمة الليبية-الغربية)، فقد اعطى مجلس الامن الاولوية عند معالجة هذه الازمة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية، واللافت للنظر انه لأول مرة في تاريخ الامم المتحدة، يقر مجلس الامن قرارا يطالب فيه دولة عضو بتسليم اثنين من رعاياها لمحاكمتهم في دولة اجنبية على الرغم من عدم وجود

اتفاقية لتبادل المتهمين، والاغرب من ذلك، ان مجلس الامن لم يتردد في ان يصدر قرارا اخر يفرض فيه عقوبات ضد ليبيا وقتها، وفقا للفصل السابع من الميثاق، بسبب امتناع ليبيا عن تسليم مواطنيها^(٨٤).

٢. المعيار الاستبعادي : يتعامل هذا المعيار مع القضايا التي لاتدخل ضمن نطاق اهتمام الولايات المتحدة الامريكية او قد تدخل الا ان صانع القرار الامريكي يرنو الى استبعادها حسب الضرورة^(٨٥)، ومثال هذا النمط ، موقف الولايات المتحدة من العدوان الصهيوني على الاراضي الفلسطينية، فضلا عن المجازر في الحرم المقدسي، والتحدي الصهيوني لقرار مجلس الامن وسكوتها عن تصريح شامير بعزم (اسرائيل) على الاستيلاء الدائم على الاراضي المحتلة متجاهلة بذلك قرار مجلس الامن (٢٤٢)^(٨٦)، في الوقت الذي اتخذ فيه المجلس مواقف متشددة حيال القضايا الاخرى، وفي حرب الخليج الثانية تولى مجلس الامن عن سلطاته في المراقبة والاشراف ، فلم يتطلب القرار (٦٧٨) قيام المجلس بتجديد الهدف من شن العمليات الحربية ضد العراق او طبيعة العمليات او نوع الاسلحة التي يتعين استخدامها في هذه العمليات، كذلك لم يكن المجلس في وضع يسمح له بتقييم العمليات العسكرية المنجزة او تحديد المدة التي تتطلبها هذه العمليات التي تجاوزت قرارات مجلس الامن حيث طال الهدف كل مايتعلق بالبنية الاساسية للعراق ، الامر الذي مكن دول التحالف وبخاصة الدول الغربية القيام بعمليات انتقامية ضد العراق، وهي لم تكن ضرورية لانهاء الاحتلال العسكري العراقي للكويت^(٨٧)، وفي الصومال تخلت الامم المتحدة عن سلطاتها في المراقبة والاشراف على القوات التي تقوم بتنفيذ هذه العمليات للدول التي تنتمي اليها، ولاسيما الولايات المتحدة الامر الذي مكنها من تنفيذ اهداف غير تلك التي تستهدفها قرارات مجلس الامن^(٨٨)، وفي البوسنة نشير الى بطيء استجابة مجلس الامن لحماية الشعب البوسني من المجازر المروعة بحقة من قبل الصرب والكروات، ولم يتمكن من ردع الصرب الذين يمتلكون اكثر من ٧٥% من اراض البوسنة^(٨٩) والحالات الاخرى التي تفاعل فيها مجلس الامن، والتي تحقق فيها التعامل بازدواجية المعايير ضمن ازمات لم يراد لمجلس الامن ان يؤدي اي دور فيها او تسويتها، نذكر منها: قضية كوسوفا، وهي دولة مستقلة ذات سيادة،

اقتضت مصلحة الولايات المتحدة محاربتها، لذلك هاجمتها عن طريق حلف الناتو عام ١٩٩٩ تحت غطاء حماية سكانها من الاضطهاد الصربي، متجاهلا قرارات مجلس الامن^(٩٠)، الى جانب احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ خارج نطاق الامم المتحدة وبعيدا عن الشرعية الدولية، بذريعة وجود اسلحة الدمار الشامل في العراق^(٩١)، فضلا الى ذلك، فلقد استخدمت الامم المتحدة شعار الشرعية الدولية كأحدى دعائم النظام الدولي(الجديد)، في الوقت الذي تمارس فيه بعض الدول الكبرى شتى الانتهاكات ضد دول صغرى، وكل ذلك كان يمر تحت عباءة الشرعية الدولية، فقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية مجلس الامن لتحقيق اهدافها ومصالحها، وعملت على تهميش دور الجمعية العامة التي سخرتها ابان الحرب الكورية لاستخدام القوة، ولهذا يؤكد البعض بان روح ميثاق الامم المتحدة، هي غائبة اليوم^(٩٢).

والواقع ان تدخل الولايات المتحدة عسكريا وبهذا الحماس في الخليج العربي او بعض مناطق العالم، هو امر لا يدعو الى الاستغراب، فهو يؤكد على ان الولايات المتحدة لاتعنى بالحق ولا تهتم بقرارات الامم المتحدة، ويظهر مجلس الامن وكأنه اداة بيدها تسييرها بالاتجاه الذي يخدم مصالحها وغاياتها، وتهمله اذا لم يحقق ذلك، حتى وان كانت قرارات الامم المتحدة ومجلسها منصفا في قرارته^(٩٣).

لذا يتضح من خلال المعيار الافتعالي، ان مجلس الامن يدفع دفعا لاتخاذ مواقف وتبني سياسات لاتتناسب وطبيعة الازمات الدولية، وهو ماسبق الاشارة اليه، من قرارات اتخذت ضد العراق وبدون مبررات قادت الى تعقيد القضية، وتحميل العراق التزامات دولية طويلة الامد كالقرار الذي وضع العراق تحت طائلة الفصل السابع^(٩٤).

لذلك اصبحت ظاهرة (ازدواجية المعايير) سمة من سمات السلوك السياسي للولايات المتحدة، وواحدة من اخطر المقدمات لانهايار الامم المتحدة، خاصة تجاه القضايا العربية، واولى هذه القضايا هي القضية الفلسطينية، فالامم المتحدة التي امنت قدرا من التوازن بالنسبة الى الدول الحديثة الاستقلال والحديثة العضوية ضمن نظام القطبية الثنائية، نرى انها في ظل نظام القطبية

الاحادية قد افرغت من محتواها، واصبحت الولايات المتحدة هي من تتحكم فيها، ذلك ان المتغيرات الدولية الجديدة قد اتاحت للولايات المتحدة قيادة الامم المتحدة وتدعيم فاعليتها، على وفق الرؤية الامريكية على الاقل في الوقت الحالي.

والواقع، ان (ازدواجية المعايير) او (الكيل بمكيالين) اصبحت من سياسة الامم المتحدة في القضايا الدولية، وخير مثال على ذلك حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وجملة القرارات التي صدرت ضد العراق حينها والالزام بتنفيذها، في حين امتنعت (اسرائيل) من تنفيذ العديد من قرارات الامم المتحدة، ولم يتم اتخاذ اي موقف ضدها^(٩٥).

وعليه فأن غالبية نصوص ميثاق الامم المتحدة تبقى بدون فاعلية عندما تتعارض مع دول الشمال وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية. والحق، ان الكثير من الحالات التي كان يتدخل فيها مجلس الامن لحسم نزاعا ما وقت الحرب الباردة، انما كان وفقا لوجهات النظر الامريكية السوفيتية، غير ان القرارات الاممية التي صدرت بعد الحرب الباردة، اصبحت للتوفيق بين المصالح الاوربية والامريكية، لغرض تأمين الغطاء الشرعي لتحركاتهم الانتهازية، خاصة في المنطقة العربية، في حين ان الكثير من الجرائم التي كان ومايزال الكيان الصهيوني يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني، لاتدان من قبل مجلس الامن، وان صدر قرار فانه لاينفذ^(٩٦)، اذ ان هناك جماعات الضغط(الاسرائيلي)"ايباك"، في الولايات المتحدة والتي ان لم تكن تهيمن فان لها تاثير كبير على صانع القرار الامريكي^(٩٧)، اما القرارات التي تصدر بحق الدول العربية، فانها تلقى تصميما في تنفيذها، ذلك لانها لاتعبر عن رأي الجماعة الدولية الحقيقية ، وانما هي تعبر عن الرأي الامريكي تحديداً ، فيتم التدخل بموجب هذه القرارات في شؤون الدول العربية بأسم مجلس الامن ، ولكن في الحقيقية هي تدخلات من بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لا أساس لها في اي من المواثيق الدولية^(٩٨).

والجدير بالذكر ، ان الخطورة الكبرى لا تتجلى في الازدواجية المؤلمة التي تقع فيها سياسة الامم المتحدة وحسب ، وانما تتعدى ذلك في التجاوزات

الواضحة لمبادئ الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة ، وعدم قدرتها على ممارسة سلطاتها وعجزها عن الامساك بعصا القيادة لما يمارسه بعض الوحدات الدولية من هيمنة وضغوط على هذه المؤسسة الدولية والدول الاعضاء فيها.^(٩٩) حتى انها تفرض احياناً على صاحب الحق ان يصوت ضد ما حدث عند الغاء القرار (٣٣٧٩) الذي يعد الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية ، اذ لم تجرء بعض الدول العربية خوفاً من الولايات المتحدة على الاعتراض على الغاء القرار ، فلم تستطع بعض الدول تاييد الغاء القرار علناً فأمتنعت عن التصويت وسط استغراب ودهشة غير العرب قبل العرب ، كأن القضية هي ليست قضية العرب المركزية^(١٠٠).

الخاتمة

لا شك بعد ان كانت منظمة الامم المتحدة مدة الحرب الباردة منظمة شبة جامدة بسبب سيطرة المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي على قراراتها وبالات على مجلس الامن ، الا انها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت نشاطاً في حركتها بعد تفرد الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي ، الا ان هذا النشاط والفاعلية كان يسير في اتجاه بسط نفوذ الولايات المتحدة على الامم المتحدة وبما يخدم الهيمنة الامريكية والنفوذ الامريكي على النظام السياسي الدولي ، والتي استهلته الولايات المتحدة بالحرب على العراق ١٩٩١ ، واصدار جملة من القرارات الأممية ضده ، في حين هناك قضايا عديدة مماثلة كالقضية الفلسطينية ، اذ اصدر مجلس الامن جملة من القرارات الاممية حيالها ضد الكيان الصهيوني لم ينفذ منها شئ هذا ما يدل ان مجلس الامن تعامل اتجاه القضايا المماثلة الكيل بمكيالين (ازدواجية المعايير) .

المصادر والهوامش

١. هنري كيسنجر، النظام العالمي، صحيفة الاسواق، الاردن، العدد ٢٨١ في ١٨/١/١٩٩٤
٢. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ١٩٩٣)، ص ص ٥٥-٥٧
٣. ينظر: نص خطاب الرئيس بوش الاب في ١/١٠/١٩٩٠، استخرج في ١٠/٧/٢٠١٥
ninaw.org,show-book.
٤. كاظم هاشم نعمة، مستقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد-وجهة نظر جيوبوليتيكية، في كتاب النظام الدولي الجديد، مجموعة مؤلفين، ط١ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢)، ص ٨٦.
٥. محمد السيد احمد ، حول اشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٩١، ص ٢٧-٢٩.
٦. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
٧. المصدر نفسه، ص ٨٨.
٨. المصدر نفسه ص ٨٦
٩. فكرت نامق عبد الفتاح وعبد الجبار الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد العام ٢٠٠٣، ط١ (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ٣٣-٣٦
١٠. محمد السيد احمد ، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
١١. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.
١٢. اسامة مرتضى باقر السعيد، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة مابعد الحرب الباردة - رؤية اصلاحية، ط١ (بيروت: دار مكتبة البصائر، ٢٠١١)، ص ١١٢ وما بعدها.
١٣. نقلا عن: محمد السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.
١٤. كامل احمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ٢٤٠.
١٥. خضر ابراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ٢٧٠.
١٦. نادية عبد القادر، النفط والهيمنة العالمية، ندوة حول العرب والولايات المتحدة الامريكية، سلسلة المائدة المستديرة (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٧)، ص ٤٠ وما بعدها.
١٧. سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية (بغداد: كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ٢٠٠٩)، ص ١٦٠.

١٨. فكرت نامق عبد الفتاح، العراق واشكالية الفصل السابع، مجلة حمورابي، العدد ٢ (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢) ص ٢٥٥-١٦٠.
١٩. اسامة مرتضى السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣.
٢٠. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
٢١. اسامة الغزالي، حرب الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج-مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٣٥. وكذلك ينظر: مؤيد ابراهيم كاظم، الحرب العراقية-الايرانية واثرها في الامن القومي العربي والامن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٧.
٢٢. جميل مطر، الكراهية الامريكية للعرب صناعة جديدة، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣٤.
٢٣. اسامة الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦-٣٧.
٢٤. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساتها على الصراعات الاقليمية (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٣٨٤.
٢٥. حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، ط١ (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩) ٦٧ وما بعدها.
٢٦. جمال علي زهران، ابعاد الدور المصري تجاه الحرب العراقية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٩، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٨٥، ص ١٦٧.
٢٧. مالك عوني، الاستراتيجية العسكرية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٩٧، ص ٩٤-٩٥.
٢٨. محمد فاضل الجمالي، ماساة الهيمنة الغربية الجديدة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ص ٣١-٣٤.
٢٩. المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الاولى-مستقبل الماضي وماضي المستقبل (المغرب: الدار البيضاء، ١٩٩١)، ص ١٧٠.
٣٠. فكرت نامق عبد الفتاح، العراق واشكاليات الفصل السابع...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ وما بعدها.
٣١. عوده بطرس عوده، حرب الخليج من المسؤول؟، ط٣ (عمان: وكالة التوزيع الاردنية، ١٩٩٢)، ص ٨٩.

٣٢. سمير الخادم، الاتفاقية الامنية مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية-ماهيتها وابعادها، في كتاب الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، الاتفاقية العراقية الامريكية في بعدها الاستراتيجي النفطي القانوني(بيروت: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨)، ص ٢٠٨.
٣٣. اسامة مرتضى السعيد ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
٣٤. مصطفى السيد عبدالرحمن، قرارات مجلس الامن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت، ط١ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٧.
٣٥. اسامة مرتضى السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤. وكذلك ينظر: مالك محسن خميس، الحروب بالوكالة-ادارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، ط١ (القاهرة: العرب للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٧.
٣٦. بطرس بطرس غالي، نحو دور اقوى للامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٥-٤.
٣٧. عبدالله الاشعل ، الاثار القانونية والسياسية للراي الاستشاري حول الجدار العازل ،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٤، ص ١٥٠-١٥١.
٣٨. محمد المجذوب، التنظيم الدولي-النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦)، ص ٦٠-٦١.
٣٩. سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة-ازمة المنظمات الدولية من الثابت والمتحول(القاهرة: معهد الانماء العربي، ٢٠٠٤)، ص ٤٠.
٤٠. بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
٤١. محمد ياس الغريبي، الاستراتيجية الامريكية والجيل الرابع من الحروب، مجلة حمورابي، العدد ٦، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٣٧.
٤٢. حميد شهاب احمد، العراق ومنطقة الخليج، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٧، بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ١٤٩.
٤٣. لوريس فريدمان وآخرون، الحرب لاهداف انسانية :الامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٩٤، ص ٣٣٣.
٤٤. وائل محمد اسماعيل ، التغيير في النظام الدولي ، ط١ (بغداد : مطبعة السنهوري ، ٢٠١٢)، ص ٨٦.
٤٥. الحكومة الاردنية ، الكتاب الابيض، الاردن وازمة الخليج آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩٠، المملكة الاردنية ١٩٩١، ص ٤٠.

٤٦. نقلاً عن: د. ناظم عبد الواحد الجاسور، قرارات مجلس الامن الدولي والحرب ضد العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.
٤٧. المصدر نفسه، ص ١٣٣ - للاستفاضة حول ميثاق الامم المتحدة وميثاق الدول العربية ينظر: د. علي صادق ابوهيب، القانون الدولي العام، ط ٨ (القاهرة: منشأة المعارف ١٩٦٦)، ص ٩٨٠-١٠٣٨.
٤٨. كمال احمد عامر، الدور المصري والعربي في تحرير الكويت، ج ١ (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١) ص ٢٣.
٤٩. جمهورية مصر العربية - ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الازمة - الكويتية، (القاهرة: وزارة الاعلام الهيئة العامة للأستعلامات، ١٩٩٠) ص ٨.
٥٠. لهيب عطا عبد الوهاب، افاق الطاقة في العالم، دراسة تاريخية مقارنة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٥ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ١٣٠.
٥١. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن في الحالة بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٤ (نيويورك: منشورات الامم المتحدة، ١٩٩٠، ص ٢٠ وما بعدها).
٥٢. الكتاب الابيض، الاردن وزمة الخليج - اب ١٩٩٠ اذار ١٩٩١، (الاردن، عمان، ١٩٩١) ص ٢٠.
٥٣. محمد فاضل الجمالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١-٣٤.
٥٤. ينظر: ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية (نيويورك: دائرة شؤون الاعلام بالامم المتحدة، ١٩٩٩) ص ٢٨-٣٤.
٥٥. احمد ثابت، سوريا والازمة - فرص المكاسب الاقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩١، ص ٦٠.
٥٦. نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، قرارات مجلس الامن والحرب ضد العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٣، ص ١٣٢-١٣٦.
٥٧. المصدر نفسه، ص ١٣٥.
٥٨. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤-١٣٥.
٥٩. يؤكد البعض ان صدور قرار الحرب ضد العراق كان الهدف منه هو تحقيق الهدف الاستراتيجي للكيان الصهيوني، اذ جاء القرار ٦٧٨ في ١١/٢٩ بعد ثلاثة واربعين عاما من اتخاذ مجلس الامن في العام ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين المرقم (١٨١) في ١١/٢٩، وبذلك فقد تحقق للكيان الصهيوني الهدف الثاني بعد ان تحقق لها اصدار وعد بلفور.

Renand Gikarl Lafinal reve des" Mers chaudes, LEFIGARO, 20 August 1991, P10.

www.UN.org/ar/Sc/documents/1990/Shtm

60. Francois Soudan, Sommaton d'usage?, Jeune Afrique, No 1562, in 5 December 1991, p16

٦١. ينظر ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨-٣٤.

٦٢. ينظر : -- المصدر عام ١٩٩٠

francois SIUDAN: Sommaton dusage? Jeune Afrique, No 1562, 5 decembre au 11 decembre ,1990, p16

٦٣. ينظر تقرير الأمين العام ، ١/٤٦/١ في ١٩٩١/٩/٦ نص كلمة وزير خارجية العراق انذاك اما الدورة ٤٦ للجمعية العامة ، أستخرج بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع : القرار ٦٨٨ : في ٥/نيسان ١٩٩١ نص على اشتاء منطقة أمنية في شمال العراق ٦٤. خضير ابراهيم سلمان ، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية ..، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥-١٧٦.

٦٥. كامل عبد خلف العنكود، ازدواجية المعاملة في تطبيق القانون الدولي العام (حالة العراق) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢-٤.

٦٦. لمى عبد الباقي محمود ، الوسائل القانونية لاصلاح مجلس الامن لتفادي الانتقائية وازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٤.

٦٧. باريا راديكلور (في مجموعة باحثين) ، النظام العالمي الجديد والقانون الدولي وسياسته المكيالين ، ترجمة مغيث ، (ليبيا: الدار الجماهيرية ، ١٩٩٥) ، ص ٤٨-٥٠.

٦٨. لمى عبد الباقي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

٦٩. مصطفى سلامة حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام ، (القاهرة : ١٩٨٧) ص ٥.

٧٠. المصدر نفسه ، ص ٥-٧.

٧١. مندوب امين الشالجي ، مستقبل هيئة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد ، مجلة افاق عربية ، العدد ٥٣ (بغداد ، ١٩٩٤) ص ٨.

٧٢. فؤاد العشا ، النظام الدولي الجديد ، عالم تحكمه رؤوس (دمشق : دار الجمهورية للنشر ، ١٩٩٤) ص ٩٥ .

(*) والملاحظ : ان فقرات التقرير السنوي ، اتسعت لتشمل (حقوق النساء - حقوق الشعب الاصلية - حقوق الاقليات القومية - حقوق الاطفال) ثم تطورت عن ذلك منذ عام ١٩٩٣ . ينظر: أسامة مرتضى باقر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ ، وللاستفاضة : ينظر التقرير السنوي عن اوضاع حقوق الانسان ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع : www.usinfo.com

٧٣. اسامة مرتضى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨-١٣٩ .

٧٤. المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

٧٥. هنري كسنجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

٧٦. لمى عبد الباقي ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٧ . للمزيد ينظر / معجم المعاني (الجامع والمعجم الوسيط ، معجم العرب ، استخرج بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع www.qlmauny.com وللمزيد ينظر : ازدواجية المعايير في اعمال المنظمات الدولية واثرها في تكوين التطرف ، دراسات تربوية ، استخرج بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٥ متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع www.assakina.com

٧٧. كامل عبد خلف ، ازدواجية المعايير ، تطبيق القانون الدولي العام (حالة العراق) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .

٧٨. ابراهيم ابراش ، النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية ، بحث متاح على شبكة الانترنت في ٢٠١٥/٦/٢٥ عبر الموقع : www.alwatan voice.com

٧٩. نبيل العربي ، الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، (القاهرة مؤسسة الاهرام ، للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٤) ، ص ١٥١-١٥٣ .

٨٠. لمى عبد الباقي محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .

٨١. ثامر الخزرجي ، العلاقات السياسية والدولية وادارة واستراتيجية ادارة الازمات ، (عمان : دار مجدلوي للنشر ، ٢٠٠٥) ، ص ٧٠ وما بعدها .

٨٢. عبد الاله فتحية ليتيم ، نحو اصلاح منظمة الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين ، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٨٩ وما بعدها .

٨٣. حسن نافعة، دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٥٣ .

٨٤. ثامر الخزرجي، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

٨٥. هو قرار أصدره مجلس الأمن عام ١٩٦٧، وجاء في أعقاب نكسة ١٩٦٧ والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال العدو الصهيوني لكل فلسطين ومناطق عربية جديدة هي:

- الضفة الغربية من الأردن.

- قطاع غزة وسيناء من مصر.

- مرتفعات الجولان من سوريا.

٨٦. نص القرار على عدة نقاط من أهمها

أ- انسحاب الجيش الصهيوني من الأرض : التي احتلت في النزاع الأخير {نص الفقرة باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية: الأراضي ، والنص باللغة الانجليزية: أراضي (دون ال التعريف)}. (النسخة الانجليزية والفرنسية هما النسختان المعتمدتان في مجلس الأمن).

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها (يتضمن الاعتراف بإسرائيل). طبعاً ... لم ينفذ القرار. فالجانب العربي والفلسطيني ركز على النقطة أ وطالب دولة الاحتلال بالانسحاب من المناطق التي احتلتها.

والعدو الصهيوني وحلفاؤه ركز على النقطة ب وطالب بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية وحدودها. وركز على كلمة "أرض" فلم يعد بالانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها. وكانت المشكلة حول، (ال تعريف) أذ قامت الكثير من النقاشات والتوضيحات الدولية وممثلي الدول من أجل تفسير الاختلاف بين النسخة الانجليزية والفرنسية. العدو الصهيوني وحلفاؤه متمسك بالنسخة الانجليزية أما دول العرب والدول المحايدة متمسكين أن النسخة الفرنسية هي المفهومة والمنطقية لقرار مجلس الأمن وقال ذلك صراحةً ممثلي فرنسا والاتحاد السوفيتي والهند وغيرها. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمسااعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي والكثير من القرارات التي أتت بعده تذكره ومنها وقف حرب (١٩٧٣) واتفاقية السلام مع مصر (١٩٧٩) والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993) والأردن (١٩٩٤). ينظر:

<http://www.palqa.com/?module=agreement&id=5> وكذلك : محمد فاضل

الجمالي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

٨٧. روبرت ماكنمارا، مابعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٢١٥-٢١٦.

٨٨. سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١.
٨٩. المصدر نفسه ، ص ١٦٢.
٩٠. عماد جاسم، الامم المتحدة في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ٢٣.
٩١. بوب وود ورد، حرب بوش (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص ٦.
٩٢. سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤.
٩٣. مجمد فاضل الجمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤-٤٥.
٩٤. اسامة مرتضى السعيد، العراق ومجلس الامن وآليات الخروج من الفصل السابع بعد انسحاب القوات الامريكية، ندوة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٢ وما بعدها.
٩٥. عبد القادر محمد فهمي، حرب الخليج اسلوب المعالجة الامريكية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٤، بغداد، مركز البحوث، ١٩٩١، ص ٩٦. وللاستفاضة انظر: حسن نافعة، الامن الجماعي بين الواقع والاسطورة، قضايا للمناقشة، في كتاب الامم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٨٨.
٩٦. عزت السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-١٨.
٩٧. عمرو عبد العاطي، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠١٣، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥، ص ص ٣٩-٤١.
٩٨. لمي عبد الباقي محمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
٩٩. سلمان علي حسين محمد، اسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام ٢٠١٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين، ٢٠١٥، ص ١٢٧-١٢٨.
١٠٠. نواف الزرو، مجلة المستقبل العربي، اعادة الاعتبار للقرار ٣٣٧٩، متوفر على الموقع

www.almustaqbal-a.com-articles-in22-8-2015